الأمم المتحدة

E/CN.3/2009/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 December 2008
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الأربعون

٢٤-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩

البند ٣ (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات العمالة

تقرير منظمة العمل الدولية عن إحصاءات العمالة وعن نتائج المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير منظمة العمل الدولية، المقدم إلى اللجنة لمناقشته, ويعرض هذا التقرير الأولويات المتعلقة بأعمال التطوير في المستقبل لإحصاءات العمل الدولية التي حددتها منظمة العمل الدولية استجابة لتوصيات استعراض البرامج التي نظرت فيها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين وعن طريق آلية المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية, ويعرض التقرير أيضا الخطوط العامة لتوصيات المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية بشأن تنظيمه وتواتر انعقاده ومدته، ويناقش تقديم الدعم إلى الأجهزة الإحصائية الوطنية من أجل إعداد إحصاءات العمالة, وقد تود اللجنة أن تعرب عن آرائها بشأن البنود المعروضة للمناقشة في الفقرة ٣٦ من هذا التقرير.

* E/CN.3/2009/1.

120109 120109 08-65248 (A)

تقرير منظمة العمل الدولية عن إحصاءات العمالة وعن نتائج المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية

أولا – مقدمة

١ – نظرت اللجنة الإحصائية، في دورتها التاسعة والثلاثين، في تقرير عن استعراض البرامج يتناول إحصاءات العمالة أعدّه، بناء على طلب اللجنة، مكتب الإحصاءات الوطنية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٢ – وأشادت اللجنة الإحصائية بتقرير استعراض البرامج، وأحاطت علما بالتوصيات الواردة فيه، ورحبت باستجابة منظمة العمل الدولية وبالالتزامات التي قطعتها على نفسها[(١)]، وشددت على الحاجة إلى ترتيب تلك التوصيات، حسب الأولوية، بالنظر إلى الموارد المتاحة، وطلبت وضع خريطة طريق لتنفيذها.

٣ – وطلبت اللجنة إلى الجهات المانحة دعم المساعدة التقنية الدولية من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية على إعداد إحصاءات عمالة عالية الجودة، ولاحظت أن المساعدة التقنية ينبغي أن تنسق وتنفذ في إطار برامج التعاون التقني القائمة.

٤ – ورحبت اللجنة بالعمل الذي يضطلع به المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية، اقتُرحت عليه في الوقت نفسه، إعادة النظر في أساليب عمله، لا سيما مدى تواتر دوراته ومدتها, وطلبت اللجنة إلى منظمة العمل الدولية أن تقدم إليها تقريرا في دورتها الأربعين عن نتائج المؤتمر والإجراءات الأخرى المتخذة بصدد تنفيذ توصيات التقرير الاستعراضي، بما في ذلك خريطة الطريق.

٥ – وعقد المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية في جنيف، في الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وحضرته وفود من أكثر من ١١٢ دولة عضوا، فضلا عن ممثلين عن أرباب العمل والعمال والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية, وبلغ مجموع المشاركين ٢٥٠ مشاركا, وتمثلت النتائج الرئيسية للمؤتمر في اعتماد المعايير الإحصائية الدولية الجديدة بشأن عمل الأطفال وأوقات العمل, وتتضمن المعايير الجديدة مبادئ توجيهية دولية شاملة بشأن الأساليب الفنية لقياس كل موضوع وتطبيقها في بلدان تتفاوت مستوياتها الإنمائية, وناقش المؤتمر باستفاضة ما يمكن أن تضطلع به

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادية والاجتماعي، ٢٠٠٨، الملحق رقم ٤ (E/2008/24)، الفصل الأول – باء.

منظمة العمل الدولية من عمل في المستقبل من أجل تطوير أساليب إحصائيات العمالة، بما في ذلك الأولويات التي حددها التقرير الاستعراضي.

٦ - ويعرض هذا التقرير لأولويات العمل مستقبلا على تطوير إحصاءات العمالة الدولية التي حددتها منظمة العمل الدولية، بالتشاور مع لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية وغيرها، ويُبين الاستراتيجية المقترحة للمضي قدما بهذا العمل, وقد وضعت هذه الأولويات استجابة لتوصيات استعراض البرامج وعن طريق آلية المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية, وحددت أيضا في ضوء مساهمات أجهزة منظمة العمل الدولية وتأسيسا على معرفة موظفي منظمة العمل الدولية باحتياجات ورغبات البلدان ذات النظم الإحصائية الأقل تطورا، والتي ربما لم يكن لديها من الموارد ما يسمح لها بالمساهمة في استعراض البرامج.

٧ - ويعرض التقرير أيضا الخطوط العامة لتوصيات المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية بشأن تنظيمه وتواتر انعقاده ومدته، ويناقش تقديم الدعم إلى الأجهزة الإحصائية الوطنية من أجل إعداد إحصاءات العمالة.

ثانيا - أولويات العمل في المستقبل

ألف - تغير بنية القوة العاملة

٨ - يشمل الموضوع طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالمتغيرات السكانية والبنيوية على حد سواء, وترد أدناه مناقشة لبعض أهم هذه المسائل.

١ - الشيخوخة

٩ - شيخوخة القوة العاملة عنصر مهم في تغير بنيتها بالنسبة لعدد كبير من البلدان في شتى أنحاء العالم, وتشمل المسائل التي تلزم معالجتها: (أ) تقديرات شيخوخة القوة العاملة وإسقاطاتها ومشاركة العمال المسنين في القوة العاملة؛ (ب) استكشاف الإحصاءات المتعلقة باستخدام العمالة المسنة أو ضعف استخدامها، ونقل المهارات وتطويرها وفرص عروض العمل المتاحة للمسنين غير النشطين اقتصاديا؛ (ج) إعداد استقصاءات لقوة العمل تسمح بتوقع حركة الانتقال من وضعية الخمول الاقتصادي إلى العمالة في صفوف العمال المسنين؛ (د) قياس تغير سلوكيات التقاعد وعمليات وأنماط خروج العمال المسنين من العمالة (مثل خفض ساعات العمل، وما إلى ذلك)؛ (هـ) وضع دراسات طولانية لقياس الشيخوخة والتقاعد.

١٠ - وفي الوقت الراهن، تسلك الوكالات الوطنية نُهجا متباينة لقياس شيخوخة قوة العمل عن طريق مواءمة مخرجات البيانات الموجودة، في بعض الحالات، أو اتباع نهج أعم يشمل المسائل المتصلة بالشيخوخة عبر عدد من الوكالات الحكومية, وعليه، من اللازم وضع مفاهيم وقياسات موحدة ومنهجيات من أجل إعداد مؤشرات رئيسية للشيخوخة قابلة للمقارنة، ومن أجل وصف وتصنيف تجارب عمل الأشخاص في سن الخمسين أو فوقها, وينبغي أن يستند ذلك إلى تحديد مسائل السياسات العامة الرئيسية المعنية وترجمة تلك الاحتياجات إلى مفاهيم وقياسات إحصائية وتحديد ما هو متاح حاليا من قياسات المفاهيم الرئيسية وتعاريفها.

٢ - درجة/نوع الارتباط بقوة العمل

١١ - يتعلق عنصر آخر من عناصر مسألة تغير البنية بتباين صيغ وضع قوة العمل والارتباط بقوة العمل, ويمكن استعمال البيانات الشاملة لعدة قطاعات، بل أكثر طموحا من ذلك، البيانات الانسيابية لتمثيل صيغ تشمل أشخاصا في العمل وآخرين منخرطين في خطط وقياسات العمالة في سوق العمل؛ وفي التعليم؛ وفي حالة غياب طويل الأجل؛ ومستفيدين جزئيا من معاشات أو استحقاقات ضمان اجتماعي، وما إلى ذلك, ومن شأن البيانات الانسيابية التي تبين مسارات الشباب في الالتحاق بالنشاط الاقتصادي والمسنين في مرحلة ما بعد التقاعد، مشفوعة بدراسات طولانية عن ''المسارات الوظيفة مدى الحياة'' أن تظهر حالات مناوبة على مدى الحياة بين العمل والدراسة، توضح بدورها ترابط قوة العمل, وأصبح الانتقال من المدرسة إلى العمل ينطوي أكثر فأكثر على ظاهرة تأخر التخرج وتأخر دخول سوق العمل, ويمكن إعداد مؤشرات رئيسية تتعلق بأصحاب الوظائف غير المستقرة والأشخاص الذين يعملون على هامش سوق العمل, ويترتب أيضا على هجرة العمال وتطور حركة التنقلات القصيرة والطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية من أجل الإنتاج والعمل، آثار في بنية قوة العمل وأسواق العمل الوطنية.

٣ - فئات جديدة بين العمالة/البطالة وإحصاءات العمل

١٢ - من أجل زيادة إبراز تغيرات بنية قوة العمل لغرض وضع السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية، وتوصيف أسواق العمل الحديثة، يمكن بحث الأساس المفاهيمي للإحصاءات الراهنة المتعلقة بالعمالة والبطالة, ويمكن تحسين جوانبها المفيدة لو تضمن مفهوم ''العمل'' المساهمة في الإنتاج الوطني، وتوليد الدخل وتأمين العيش، فضلا عن الاعتراف الاجتماعي بالأنشطة التي لا تدخل حاليا ضمن قوة العمل، بما في ذلك الخدمات غير السوقية غير المدفوعة الأجر، مثل العمل الطوعي والأعمال المترلية, ويمكن تناول تدفقات قوة العمل

بين النشاط السوقي والإنتاج المترلي للغرض الشخصي، والعلاقة بالتنمية الاقتصادية، بل قد يساعد ذلك على وصف الحقائق الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالبنية المتغيرة للقوى العاملة والعمل.

٤ - الأولويات المتعلقة بتغير بنية قوة العمل بالنسبة للمشاركين في المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية

١٣ - يشكل أيضا تحديد الحركة بين فئات كل من العمال، وأرباب العمل، والعاملين لحسابهم الخاص، وخلاف ذلك من مراكز العمالة ودراستها على نحو واضح عنصرا رئيسيا في فهم تغير بنية قوة العمل, وهكذا، فقد أشار المؤتمر إلى البنود التالية باعتبارها بنودا ذات أولوية، وهي: (أ) مراجعة التصنيف الدولي لمركز العمالة (ICSE-93)؛ و (ب) إمكانية مراجعة المعايير الدولية الراهنة المتعلقة بإحصاءات السكان الناشطين اقتصاديا، والعمالة والبطالة، التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء الإحصاءات العمالية لعام ١٩٨٢.

خريطة الطريق

١٤ - لدى دراسة منظمة العمل الدولية لهذه المسائل وسواها وسبل المضي قدما بالعمل، اتصلت المنظمة بفريق باريس المعني بموضوع العمل والتعويضات طلبا لمساهمته والتماسا لاهتمامه بقيادة هذا المجهود, و لم يقدم الفريق أي رد رسمي، رغم أن الكثير من أعضائه قدموا مساهمات فردية تتعلق بتلك الجوانب التي تعتبر مهمة، على نحو ما هو مبين أعلاه, و لم يتضح ما إذا كان الفريق لا يزال يؤدي مهامه على النحو الذي أنشئ من أجله أصلا، وعليه تقرر، بالتشاور مع لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية توجيه نظر اللجنة إلى هذه المسألة, وأشار العديد من الأعضاء إلى رغبتهم في مواصلة المناقشة عن طريق عملية أقل رسمية تشكل في إطارها أفرقة قطرية يعهد إلى كل منها بموضوع. ومن ثم، يقترح ما يلي:

(أ) تقود منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع الوكالات الأخرى، الأعمال المتصلة بالجوانب المتعلقة بالمراجعة المحتملة للتصنيف الدولي لمركز العمالة (ICSE93) والمعايير الدولية الراهنة للإحصاءات المتعلقة بالسكان الناشطين اقتصاديا والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة (ICLS 1982), والنية هي أن تقدم المقترحات إلى اجتماع خبراء من أجل عرض النتائج أو التقارير المرحلية على دورة قادمة للمؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية، ربما تكون الدورة العشرين، في عام ٢٠١٤.

(ب) تقتضي الضرورة تحديد مكاتب إحصائية وطنية أو منظمات تتجاوز حدود الولاية الوطنية، باستطاعتها أن تقود الأفرقة القطرية غير الرسمية في العمل في مجالات أخرى

مثل الشيخوخة، مستفيدة في ذلك من دعم منظمة العمل الدولية ومساهماتها, وبعدئذ، تحال المقترحات التي تطرحها تلك المجموعات إلى اجتماع خبراء رسمي للنظر فيها.

باء – إطار إحصاءات العمل وديناميات قوة العمل

١٥ – حظيت الحاجة إلى توسيع إطار إحصاءات العمل، للتجاوب على نحو أفضل مع ديناميات قوة العمل من جهة، ولتضمين بعض المسائل المثارة أعلاه من جهة أخرى، بالكثير من الاهتمام خلال السنوات الأخيرة, ونوقشت المواضيع ذات الصلة في الاجتماعات الدولية، بما فيها المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية، ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين وفريق باريس, وأيد المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية توصية استعراض البرامج بكون الموضوع يشكل مجالا ذا أولوية، لا سيما فيما يتعلق بتطوير الإحصاءات المتعلقة بالتدفقات, ومع ذلك، لا توجد أية معايير دولية تتعلق بأي من هذه المواضيع.

خريطة الطريق

١٦ – يوصى بمناقشة فرقة عمل أو فريق عامل لإمكانية وضع معايير دولية، لأن ذلك كان مفيدا بالنسبة لمواضيع أخرى في الماضي, وسيكون من اللازم أن يتألف ذلك الفريق العامل من خبراء إحصاء وطنيين مهتمين ومستعدين لتقديم مساهمات, وسيجتمع الفريق وفقا لولاية واضحة ومحددة لمناقشة مختلف أبعاد المسألة، وتحديد الجدوى والنهج المتبع فيما يتعلق بوضع مبادئ توجيهية دولية بشأن هذه المواضيع, ومع أنه سيكون من اللازم أن ينظم معهد إحصائي وطني فرقة العمل، فإن منظمة العمل الدولية ستساهم بنشاط في المناقشات، وستيسر إحالة المواد إلى اجتماعات خبراء أكثر رسمية وإلى المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية.

١٧ – ومن المتوقع على وجه التحديد، أن يقود الأعمال مكتب الإحصاءات الوطنية للملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بدعم من منظمة العمل الدولية وفريق عامل قطري غير رسمي, ويمكن أن يُقدم تقرير عن النتائج أو تقرير مرحلي إلى المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية في عام ٢٠١١, ومهما يكن من أمر، فسيلزم إدراج النتائج في أية مراجعة للقرار المتعلق بالسكان الناشطين اقتصاديا المشار إليه في الفقرة ١٤ (أ) أعلاه.

جيم – العمالة غير الرسمية

١٨ – حدد التقرير الاستعراضي العمالة غير الرسمية والاقتصاد غير المراقب ضمن المجالات ذات الأولوية بالنسبة لإحصاءات العمل في المستقبل, وأشار التقرير إلى أن ثمة حاجة إلى فريق عامل يناقش الموضوع ويقترح المجالات التي يمكن إجراء تحسينات فيها على صعيدي النوعية ونطاق الشمول.

خريطة الطريق

١٩ – يجري حاليا تنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) فريق الخبراء المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي (فريق دلهي) موجود فعلا ويعمل في هذا المجال بهدف القيام في المستقبل القريب، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، بوضع دليل عن استقصاءات العمالة غير الرسمية والقطاع غير الرسمي. وستطرح منظمة العمل الدولية المسألة في اجتماع فريق دلهي المقرر عقده يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩, وقد تم فعلا إنجاز قدر كبير من العمل يتعلق بقياس العمالة غير الرسمية، بما في ذلك اعتماد تعريف إحصائي دولي موحد من جانب المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية (٢٠٠٣)؛

(ب) سيتناول المجلد الثاني لنظام الحسابات القومية العمالة غير الرسمية من وجهة نظر الحسابات القومية؛

(ج) يشترك كل من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والمرأة في العمل غير الرسمي: العولمة والتنظيم، ومنظمة العمل الدولية، في مشروع حساب إنمائي لوضع إحصاءات تتعلق بالعمالة والإنتاج في القطاع غير الرسمي.

٢٠ – وعليه، فمن المرجح أن تنصبّ الأعمال الإضافية في هذا المجال على التعاون التقني وتبادل الخبرات الوطنية.

دال – قياس الإنتاجية

٢١ – تستخدم العديد من البلدان الإحصاءات العمالية كإحصاءات قاعدية في إعداد تقديرات الحسابات القومية، بما في ذلك الإنتاجية العمالية, بيد أن فهم المفاهيم والتعاريف الأساسية المتعلقة بالإحصاءات العمالية يتفاوت بقدر كبير بين خبراء الإحصاءات العمالية والمحاسبين الوطنيين, وكذلك، فإن البلدان تطبق أساليب مختلفة للتجميع والتسوية عند

استخدام الإحصاءات العمالية في حساباتها القومية, ومن ثم، فإن مسائل تنشأ بخصوص المقارنات الدولية بين البلدان بل حتى المقارنات على مدى فترات زمنية داخل البلدان نفسها.

٢٢ - وعليه، فإن العمل في هذا المجال يتوخى هدفين رئيسيين هما:

(أ) التوصل إلى تفاهم بين خبراء الإحصاءات العمالية والمحاسبين الوطنيين بشأن المفاهيم والتعاريف وأساليب إعداد الإحصاءات العمالية المستخدمة لأغراض الحسابات القومية؛

(ب) وضع معايير دولية لإعداد مؤشرات الحسابات القومية مثل الإنتاجية العمالية باستخدام أساليب متفق عليها في مجال التجميع والتسويات.

خريطة الطريق

٢٣ - تنظم منظمة العمل الدولية، بالتشاور مع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، حلقات دراسية إقليمية مشتركة لفائدة خبراء الإحصاءات العمالية والمحاسبين الوطنيين, والهدف من هذه الحلقات الدراسية هو تهيئة محفل لتبادل المعلومات بين خبراء الإحصاءات العمالية والمحاسبين الوطنيين بشأن استخدامات الإحصاءات العمالية بمفهومها الواسع في الحسابات القومية، بما في ذلك استخدامها في قياس الإنتاجية العمالية، والوقوف على أفضل السبل التي تلبي بها الإحصاءات العمالية هذه الاحتياجات, وأثناء المناقشة مع فريق تحرير نظام الحسابات القومية، ساد الشعور أيضا بأن من شأن ذلك أن يحسن التواصل بين هذين الفريقين, وأيدت لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية هذا المقترح، وأعربت مؤسسات أخرى عن رغبتها في المشاركة في العملية, ومن المؤمل أن تُعقد الحلقة الأولى من هذه الحلقات الدراسية في الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

٢٤ - وحتى الآن، لم يتقرر بصفة نهائية معالجة مسألة المعايير الدولية المتعلقة بتجميع الإحصاءات العمالية وتسويتها عند إعداد مجاميع الحسابات القومية, ويعد اعتماد المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية في الآونة الأخيرة لقرار بشأن أوقات العمل مساهمة في هذه المعايير، حيث تضمن القرار الأساليب المقبولة لقياس مدخلات العمالة من أجل إعداد تقديرات الإنتاجية العمالية.

هاء – مجالات العمل الأخرى ذات الأولوية التي حددها المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية

٢٥ – شملت المناقشات أثناء المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية جلسات لأفرقة عاملة تضمنت مناقشات معمقة بشأن قياس العمل اللائق، ومؤشرات نقص استخدام العمالة، وقياس العمل الطوعي, ونتيجة لذلك، اعتمد المؤتمر قرارات تتضمن توجيهات تتعلق بأعمال مكتب العمل الدولي في المستقبل بشأن وضع تدابير لقياس ورصد العمل اللائق ونقص استخدام العمالة.

٢٦ – ودعا القرار المتعلق بنقص استخدام العمالة إلى وضع مجموعة مؤشرات تكون مكملة لمعدل البطالة وتعكس بوجه أكمل حقائق عالم العمل في العديد من البلدان, واعتُبرت المؤشرات المتعلقة بتراخي العمل والدخل المتدني وعدم مواءمة المهارات مؤشرات قوية محتملة, وارتأى المشاركون أنه سيكون من المهم أخذ هذه المؤشرات الجديدة في الحسبان بدرجة من الجدية لا تقل عن معدل البطالة، واستخدامها إلى جانب معدل البطالة، في تقييم أداء أسواق العمل التي تعنيهم.

٢٧ – وقدم المؤتمر أيضا توصيات تتعلق بأعمال إنجاز دليل قياس العمل الطوعي، الذي تمت صياغته في إطار الشراكة بين منظمة العمل الدولية ومركز دراسات المجتمع المدني التابع لجامعة جون هوبكينز, وقدم المؤتمر أيضا توجيهات إلى منظمة العمل الدولية بشأن بنود أخرى من أعمال المنظمة في المستقبل.

خريطة الطريق

٢٨ – ستقود منظمة العمل الدولية الأعمال المتعلقة بقياس العمل اللائق، بما في ذلك مواصلة العمل بشأن مؤشرات نقص استخدام العمالة والحوار الاجتماعي، بالتعاون مع الوكالات الأخرى، كما هو الشأن بالنسبة لفرقة العمل المعنية بقياس نوعية العمل، المشتركة بين منظمة العمل الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومفوضية الاتحاد الأوروبي, وقد بدأت الدراسات التجريبية والاستعراضات المكتبية، ومن المزمع عرض النتائج على المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية المقرر عقده في عام ٢٠١١.

٢٩ – وستضطلع منظمة العمل الدولية بالأعمال المتعلقة بوضع إطار متوائم لإحصاءات الأجور، بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الأخرى، وربما في سياق فريق عامل, ويمكن أن يصبح تقرير جاهزا للمناقشة في المؤتمر الدولي العشرين لخبراء الإحصاءات العمالية في عام ٢٠١٤.

٣٠ - وبخصوص مراجعة القرار المتعلق بإحصاءات الضمان الاجتماعي الذي اعتمده المؤتمر الدولي التاسع لخبراء الإحصاءات العمالية لعام ١٩٥٧، فستقود إدارة الضمان الاجتماعي التابعة لمنظمة العمل الدولية الجهود فيما يتصل بالطلبات المحددة التالية التي قدمها المشاركون في المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية, و لم تتضح بعدُ كيفية تنفيذ الأعمال ولا الجهات المشاركة فيها.

ثالثا - تنظيم المؤتمرات الدولية للإحصاءات العمالية ومدتها وتواترها

٣١ - جرت مناقشة دور المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية وتواتر انعقاده ومدته مناقشة مستفيضة أثناء الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر, وكان ثمة تأييد قوي للاحتفاظ بدور تحديد المعايير التقنية المنوط بالمؤتمر، ومساهمة خبراء الإحصاءات العمالية ومحللي وزارات العمل في المهمة الجوهرية المتمثلة في وضع نُهُج قياس قوية, وهيأ المؤتمر أيضا مناسبة لخبراء الإحصاءات من أجل تقديم المشورة لمنظمة العمل الدولية بشأن جدول أعمالها وما تقوم به من أعمال دعما للدول الأعضاء, ومع أن المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية قد أعاد تأكيد مسؤوليته الشخصية العامة عن المبادرة بوضع المعايير واستعراضها وإجازتها أو تحديثها، فقد تضمن عددا من إمكانيات الارتقاء بكفاءة المؤتمر وآلياته الداعمة, وعلى وجه التحديد، فقد حدد الممثلون مجالا تستخدم فيه بصورة أكبر أفرقة الخبراء التقنيين وسواهم من الأفرقة على الصعيدين الدولي والإقليمي وكذا الوسائل الإلكترونية للتشاور من أجل النهوض بالعمل الفني وإتاحة مشورة مستنيرة للمؤتمر فيما يجريه من مداولات ويتخذه من قرارات.

٣٢ - ووافق الممثلون على مقترحات زيادة وتيرة المؤتمر ليعقد كل ثلاث سنوات، واختصار مدته, ومن شأن تقليص فترة المؤتمر إلى خمسة أيام أن يُيسر حضور مزيد من كبار المشاركين ويحقق التواصل بين دورات المؤتمر، بل ربما يسمح بمشاركة أكثر من ممثل واحد عن الدولة العضو الواحدة ليساعد في أعمال المؤتمر في حال ما إذا أصبح عقد جلسات موازية ضروريا.

٣٣ - واعتمد المؤتمر قرارا بشأن تنظيم المؤتمر وتواتر انعقاده ومدته، يوصي مجلس إدارة منظمة العمل الدولية بعقد المؤتمر كل ثلاث سنوات وبأن تكون مدته خمسة أيام, وإذا ما أقر مجلس إدارة هذه التوصيات، فإن المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية سيعقد في عام ٢٠١١.

رابعا – المساعدة التقنية المقدمة لمساعدة البلدان على إعداد إحصاءات عمالية عالية الجودة

٣٤ – تجري منظمة العمل الدولية مناقشات مع شركاء التنمية (بمن فيهم مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي) من أجل تحسين توافر المساعدة التقنية للبلدان النامية، لا سيما بلدان أفريقيا، للنهوض بقدراتها على تنظيم مسوحات لقوة العمل تكون معقولة من حيث التواتر, وحدد المدير العام لمنظمة العمل الدولية هذا الموضوع باعتباره موضوعا رئيسيا في الإطار الاستراتيجي للسياسات العامة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ ويتوقع أن يعد برنامج تعاون تقني شامل بشأنه، بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين.

خامسا – استنتاجات

٣٥ – يُبين هذا التقرير المسائل الرئيسية المتعلقة ببنود العمل في المستقبل في مجال الإحصاءات العمالية للنظام الإحصائي العالمي ويُفصل الخطط الممكنة لتنفيذها على مدى الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤, ويشدد بوضوح على الحاجة إلى التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية، بما فيها منظمة العمل الدولية، من أجل المضي قدما نحو تحقيق هذه الأهداف, وفي هذا الصدد، يوصي التقرير، إدراكا منه بالتحديات المتعلقة بالموارد، باستعمال آليات التنسيق التي تقتضي التزاما من المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات بألا تشارك في المؤتمرات والاجتماعات فحسب، بل أن تتيح أيضا الفرصة لذوي الخبرات من الموظفين للمشاركة بصورة مباشرة في الأعمال عن طريق الأفرقة العاملة العديدة المقترحة, ويشجع التقرير أيضا تلك الجهات بأن تعرض قيادة بعض من أفرقة المناقشة هاته.

سادسا – بنود للمناقشة

٣٦ – **اللجنة مدعوة إلى أن:**

(أ) **تستعرض المقترحات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بالأعمال في المستقبل؛**

(ب) **تستعرض مركز فريق باريس المعني بموضوع العمل والتعويضات؛**

(ج) **تشجع المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية على تجشم عناء قيادة الأعمال في إطار الأفرقة العاملة المقترحة كبديل عن فريق باريس؛**

(د) تؤكد تأييدها لما تبذله منظمة العمل الدولية وسائر شركاء التنمية من جهود لكفالة تقديم المساعدة التقنية إلى برنامج لإجراء استقصاءات قوة العمل، لا سيما في أفريقيا؛

(هـ) تحيط علما بالقرارات المتعلقة بأوقات العمل وعمل الأطفال التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية؛

(و) تحيط علما بالإجراء الذي اتخذه المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية استجابة للتوصيات المتعلقة بتنظيم المؤتمر وتواتره ومدته.